

Distr.: Limited
21 November 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ١٤ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج
المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي
تعقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي
والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

إسرائيل، ألمانيا، أوروغواي، إيطاليا، البرتغال، بلغاريا، بولندا، رومانيا، السلفادور،
سلوفينيا، السويد، شيلي، الفلبين، فنلندا، كندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، منغوليا، الهند،
هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان: مشروع قرار

التعليم من أجل الديمقراطية

إن الجمعية العامة،

إن تعيد تأكيد ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المبادئ والمقاصد الواردة فيه،
وإذ تسلّم بأن حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية أمور مترابطة ويعزز أحدها الآخر
وتندرج في صميم قيم ومبادئ الأمم المتحدة العالمية غير القابلة للتجزئة،

وإذ تعيد أيضا تأكيد حق كل فرد في التعليم، المكرس في الإعلان العالمي لحقوق
الإنسان^(١)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٢)،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق.



الرجاء إعادة استعمال الورق



واتفاقية حقوق الطفل^(٣)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٤)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٥)، وغيرها من الصكوك المتعلقة بكل من هذه المجالات،
وإذ تشير إلى خطة العمل للمرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان^(٦)،

وإذ تعيد تأكيد أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى مشاركتها في جميع نواحي حياتها^(٧)،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٨) الذي التزمت فيه الدول الأعضاء بألا تدخر جهداً في تعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، علاوة على احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية، وعقدت العزم على الاحترام التام للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتقيّد بأحكامه، وعلى السعي من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع وتعزيزها بصورة تامة في جميع البلدان، وتعزيز قدرة جميع البلدان على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات،

وإذ تسلّم بأنه رغم وجود سمات مشتركة بين النظم الديمقراطية، فليس ثمة نموذج وحيد للديمقراطية، وبأن الديمقراطية لا تخص بلداً بعينه أو منطقة بعينها،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان وبرنامج عمل فيينا للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان^(٩)، وخطة العمل العالمية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية^(١٠) التي اعتمدها المؤتمر الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، والبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ١١٣/٥٩ ألف، المؤرخ ١٠ كانون

(٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(٤) المرجع نفسه، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

(٥) المرجع نفسه، المجلد ٢٥١٥، الرقم ٤٤٩١٠.

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٥٣ ألف (A/65/53/Add.1)، الفصل الثاني، القرار ١١/١٥.

(٧) القرار ١/٦٠، الفقرة ١٣٥.

(٨) القرار ٢/٥٥.

(٩) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.

(١٠) انظر A/CONF.157/PC/42/Add.6.

الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وإعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان^(١١)،

وإذ تشير مع التقدير إلى إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، والجهود التي يبذلها الصندوق في تعزيز جدول أعمال الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية، بالإضافة إلى الأنشطة التنفيذية في دعم العمليات الديمقراطية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

وإذ تقر بدور المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى في دعم الديمقراطية،

وإذ تسلّم بأن التعليم أساسي لتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وإعمال حقوق الإنسان وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتنمية الطاقات البشرية، وتخفيف حدة الفقر، وتشجيع زيادة التفاهم بين الشعوب،

١ - **تعيد تأكيد العلاقة الأساسية بين الحكم الديمقراطي والسلام والتنمية، وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فهي أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضاً؛**

٢ - **تحيط علماً بمبادرة الأمين العام المعنونة "مبادرة التعليم أولاً" المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ولا سيما مجال الأولوية المتعلقة بـ "تعزيز المواطنة العالمية"؛**

٣ - **تشجع الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة، مثل اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الجهات المعنية، على تعزيز جهودها الرامية إلى تعزيز قيم السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية واحترام التنوع الديني والثقافي والعدل من خلال التعليم؛**

٤ - **تشجع بقوة الدول الأعضاء على إدماج التعليم من أجل الديمقراطية، إلى جانب التربية المدنية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، في معايير التعليم الوطنية وعلى وضع وتعزيز برامج ومناهج مدرسية وأنشطة تعليمية داخلية في إطار المناهج الدراسية وأنشطة خارجة عنها على الصعيدين الوطني ودون الوطني ترمي كلها إلى تعزيز وتوطيد القيم الديمقراطية والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، مع مراعاة النهج الابتكارية وأفضل الممارسات في الميدان، من أجل تيسير تمكين المواطنين ومشاركتهم في الحياة السياسية وصنع القرار على جميع المستويات؛**

(١١) القرار ١٧٣/٦٦، المرفق.

- ٥ - **تدعو** وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، ومفوضية حقوق الإنسان ومنظمة اليونسكو، إلى توفير الخبرات والموارد الملائمة من أجل وضع برامج ومواد تعليمية مناسبة في مجال الديمقراطية؛
- ٦ - **تشجع** المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، في إطار ولاية كل منها، على أن تتبادل مع بعضها البعض ومع منظومة الأمم المتحدة حسب الاقتضاء، أفضل خبراتها وممارساتها في مجال التعليم من أجل الديمقراطية، من ذلك التربية المدنية، على سبيل الذكر لا الحصر؛
- ٧ - **تدعو** المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحقوق في التعليم إلى السعي، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، إلى التماس آراء الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والمجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية المكلفة بولايات من الأمم المتحدة من أجل أن يضمن تقريره المقبل إلى الجمعية العامة، في الدورة التاسعة والستين، معلومات مستكملة عن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في مجال التعليم من أجل الديمقراطية؛
- ٨ - **تقرر** مواصلة النظر في مسألة التعليم من أجل الديمقراطية في دورتها التاسعة والستين في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال المعنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"؛
- ٩ - **تدعو** الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، إلى تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز التعليم من أجل الديمقراطية، وتطلب إلى الأمين العام، في إطار التزاماته الحالية بتقديم التقارير، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.